مجلة الأصيل
للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الثاني- ديسمبر2017

دور الإعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم الجامعي
– الإشارة إلى التجربة الأمريكية و البريطانية–

د. خيرالدين جمعة جامعة بسكرة
د.عمراوي سمية جامعة البليدة 2

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الإعتماد الأكاديمي في ضان جودة التعليم الجامعي مع الإشارة إلى التجربة الأمريكية و البريطانية، باعتبار أن التعليم الجامعي يمثل أهم المرتكزات الرئيسة لريادة التنمية الشاملة ، بما يمثله من مكانة في إعداد الأطر الفكرية والعلمية والمهنية لمنظمات المجتمع ، بالإضافة إلى دوره في الوصول إلى المعرفة وتطويرها واستخدامها وإجراء البحوث العلمية وخدمة المجتمع.

توصلت الدراسة إلى أن للإعتماد الأكاديمي دور مهم في ضمان جودة التعليم الجامعي بإعترافه بأنها تم تطويرها عمليا طبقا للمعايير المرجعية المتفق عليها، إضافة إلى أن إنشاء نظام للإعتماد هو الجزء التكميلي لإنشاء وتطبيق أنظمة تعليم عالي طبقا لمعايير الجودة، وليس بديلا عنها.

الكلمات المفتاحية: الإعتماد الأكاديمي، جودة التعليم الجامعي، ضمان الجودة، الجامعة.

Abstract: The aim of this study is to show the role of academic accreditation in the quality of university education, with reference to the American and British experience, considering that university education represents the most important pillars of the overall development leadership, as well as its role in preparing intellectual, scientific and professional frameworks for community organizations. Access, development, use, scientific research and community service.

The study found that academic accreditation plays an important role in ensuring the quality of university education by recognizing that it has been developed in practice according to the agreed reference criteria. Moreover, the establishment of accreditation system is the complementary part to the establishment and implementation of higher education systems according to quality standards.

Keywords: Academic Accreditation, Quality of University Education, Quality Assurance, University.

مقدمة:

يعد التعليم أحد الروافد المهمة في تطوير المجتمع، إذ أن التعليم الجيد الذي تتحقق فيه الجودة يساهم في خلق قيمة للمجتمع، وبالتالي خلق قيمة لإقتصاد الدولة. ويتطلب الوصول للجودة تحسين مدخلات التعليم، وكذلك تحسين العمليات التعليمية، مما يؤدي إلى تحسين مخرجات التعليم التي من أهمها الخريج (الطالب الجامعي المتخرج)، الذي يمتلك المؤهلات ويتمتع بصفات تجعله قادرا على التعامل بكفاءة وفاعلية مع متغيرات المحيط.

تعتبر ضمان الجودة والإعتماد للجامعات من أهم القضايا في الوقت الحاضر في ظل مافرضه الواقع المعاصر والتوقعات المستقبلية التي تتجه جميعا باتجاه العولمة، وما نتج عنها من ظاهرة التنافسية والإنفتاح العالمي في كافة المجالات، وخاصة في ظل ثورة المعلومات والإتصالات، كل ذلك أصبح لزاما على وزارات التعليم العالي القيام بمراجعة برامجها الأكاديمية بشكل دوري والتحقق من جودة مخرجاتها، وبشكل خاص مستوى خريجيها، حيث أن الإهتمام بجودة مخرجات البرامج الأكاديمية يعد بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية لأي دولة.

- **إشكالية الدراسة:** مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالي:

ما دور الإعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم الجامعي؟

ينبثق منها التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الإعتماد الأكاديمي؟ وما هي متطلباته؟
- ما مفهوم ضمان الجودة في التعليم الجامعي؟
- ماهي العلاقة بين الإعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي؟

- **فرضيات الدراسة:** على ضوء الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية.

للإعتماد الأكاديمي دور مهم في ضمان جودة التعليم الجامعي.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان دور الإعتماد الأكاديمي كأحد المداخل الضرورية في عملية ضمان جودة التعليم الجامعي، وذلك من خلال تناول الدراسة لأحد المواضيع الهامة، وهي جودة التعليم الجامعي باعتبار العملية التعليمية منظومة متكاملة العناصر لها مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، والتي تخضع كلها لمعايير الجودة، باعتبار

الطالب أهم محور في معايير الإعتماد الأكاديمي. كذلك الوقوف عند التجربة الأمريكية والتجربة البريطانية، باعتبارهما أهم الدول الرائدة في مجال الإعتماد الأكاديمي.

– من خلال هذه الدراسة سوف نتناول النقاط التالية:

أولا: الإعتماد الأكاديمي الجامعي.

ثانيا: الجودة في التعليم الجامعي.

ثالثا: دور معايير الإعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم الجامعي.

رابعا: إشارة للتجربة الأمريكية والتجربة البريطانية في الإعتماد الأكاديمي الجامعي.

أولا: الإعتماد الأكاديمي الجامعي:

هناك أيضا من يطلق على الإعتماد الأكاديمي بـ الإعتراف الأكاديمي

1. تعريفه:

الإعتماد هو "مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو للبرنامج الأكاديمي مقابل إستيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقييم (الإعتماد) التربوية"[1].

كما يمكن تعريفه على "أنه شهادة تمنح لمؤسسة تعليم تؤمن معايير محددة لجودة التعليم"[2].

يعرف الإعتماد الأكاديمي على أنه" عملية تقويم جودة المستوى التعليمي الجامعي، و يتم بواسطة هيئة متخصصة، في ضوء معايير محددة لمجالات العلمية التعليمية المتعددة "[3].

2. أهدافه: يهدف الإعتماد الأكاديمي إلى[4]:

- الإرتقاء بجودة التعليم والحفاظ عليه.
- توفير المساءلة ودعم المسؤولية إزاء كل الجوانب التنظيمية في المؤسسة.
- توفير مستويات ومعايير مقننة للتقويم تشمل كل جوانب المنظومة التعليمية في المؤسسة.
- تنمية فكر تربوي مرتبط بثقافة التقويم.
- تحديد المستويات التي يتوفر فيها شروط الإعتراف الأكاديمي.

- توطيد ثقة المجتمع بالمؤسسات التعليمية بها (وهو نوع من المساءلة الأكاديمية في إطار ديمقراطي).
- التأكد من أن الطلبة وأرباب العمل والأهل لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات التي تبين كيفية حصول الطلبة على شهاداتهم بموجب معايير أكاديمية نوعية.
- في حالة الجامعات (المؤسسات) حكومية، فالإعتماد يوفر الفرصة للتأكد من أن الأموال العامة تذهب للأهداف الموضوعة من أجلها وأن هنالك إمكانية محاسبة المؤسسات.

3. أنواع الإعتماد: يقسم الإعتماد الأكاديمي إلى:

1.3 الإعتمادالمؤسسي: يعرف على أنه إعتماد المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج، ومستويات إنجاز الطلاب والهيئة الأكاديمية وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية[5].

2.3 الإعتمادالبرامجي: ويطلق عليه أيضا الإعتماد التخصصي؛ ويقصد به تقييم البرامج بمؤسسة "ما" والتأكيد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة.

3.3 الإعتماد المهني: عبارة عن منظومة متكاملة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان جودة إعداد الفرد و جودة أدائه و تنميته مهنيا بشكل مستمر من خلال اجتيازه لبرامج دراسية معينة مثل برامج القانون أو الهندسة أو الطب بمستوى يساعد على استيفائه لمتطلبات الترخيص و تجديد الترخيص لمزاولة المهنة[6].أي يقصد به منح حق ممارسة المهنة للشخص، و هذا يساعد على منح أصحاب المهن المختلفة أعلى مستويات التأهيل و التدريب وفق أحدث الأساليب العلمية.

4. مراحل الإعتماد الأكاديمي الجامعي:

تعتمد عملية منح شهادة الإعتماد للجامعات من قبل المنظمات الدولية المختصة على مجموعة من المراحل، كما يلي[7]:

1.4 الدراسة الذاتية:وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الدراسة الذاتية أو كتابة التقرير الذاتي للمؤسسة التعليمية، فتقوم الجامعة الراغبة في الحصول على الإعتماد الأكاديمي بإعداد دراسة تفصيلية وشاملة عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل. وحسب متطلبات الجهة المانحة

للإعتماد، وتشمل هذه الدراسة كافة المعلومات الخاصة ببرامجها وهيكلها الإداري والمالي، والخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي، وتدعم هذه الدراسة بكافة الوثائق الضرورية على شكل ملاحق وجداول وبيانات توضح مصداقية الدراسة.

2.4 تقديم طلب للمنظمة الدولية المانحة للإعتماد: تتقدم الجامعة بطلب الحصول على الإعتماد من خلال ملء إستمارة خاصة بذلك. إذا تبين لفريق الإعتماد في المنظمة الدولية أن البرنامج غير مستوفي للشروط المطلوبة، يتم رفض الطلب، وفي هذه الحالة لا يجوز للجامعة إعادة التقدم إلا بعد إنقضاء المدة المحددة من قبل المنظمة المانحة للإعتماد، على الأقل من تاريخ الرفض.

3.4 تقييم المنظمة المانحة للإعتماد: تقوم الهيئة المانحة للإعتماد بمخاطبة الجامعة رسميا في حالة إستيفاء الجامعة للشروط المؤهلة للتقدم للإعتماد، وذلك بما يفيد قبول الطلب خلال مدة لا تزيد عن شهر من تاريخ التقدم، وتحثها على البدء بملء الإستثمارات ذات العلاقة بالإعتماد المعدة لهذا الغرض والواردة في دليل الإعتماد، وعلى الجامعة أن تدفع رسوم الإعتماد والمحددة من قبل الهيئة المانحة له.

4.4 الزيارة الميدانية:تشكل الهيئة المانحة للإعتماد لجنة أو عدد من اللجان المتخصصة للقيام بزيارات ميدانية للتأكد من مصداقية الدراسة الذاتية المقدمة، وإجراء المقابلات مع أعضاء الجهاز الإداري للجامعة، وتفقد المرافق والأجهزة والمصادر التعليمية، والإطلاع بشكل مباشر على كافة الأوضاع المالية بهدف تقويم مستوى الجامعة وإستكمال أية معلومات ناقصة أو إضافية ترى اللجنة ضرورة إستكمالها، وفي النهاية تقوم هذه اللجنة بكتابة تقرير شامل ترفعه للجهة المسؤولة عن منح الإعتماد.

5.4 التحكيم بواسطة وكالات الإعتماد:توجد لدى وكالات الإعتماد لجان مسؤوليتها إعتماد المؤسسات والبرامج الجديدة، وإعادة إعتماد المؤسسات والبرامج المتطورة، ورفض إعتماد مؤسسات وبرامج أخرى، وتتكون هذه اللجان من ذوي الخبرة والإختصاص في مجال الإعتماد الأكاديمي.

6.4 القرار النهائي: تقوم الجهة المسؤولة عن منح الإعتماد بدراسة جميع التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل الجامعة الراغبة في الإعتماد ومن قبل لجان الزيارات الميدانية، وتتخذ قرارها النهائي في ضوء مدى إلتزام الجامعة بالمعايير المطلوبة. ويتم

منح الإعتماد لفترة محددة من الزمن – ما بين 2- 10 سنوات، وذلك حسب وضع الجامعة، ويجوز للجامعة أن تستأنف خلال (30 يوم) من وصول القرار إليها ضد أي قرار سلبي قد يصدر عن الهيئة المتاحة للإعتماد.

7.4 التقويم والمتابعة: يتم إعادة تقييم الجامعة والبرامج التعليمية بصفة دورية في فترة تتراوح بين عدد قليل من السنوات تصل إلى عشر سنوات، وفي كل مرة يتم إعداد دراسة ذاتية وتخضع المؤسسات إلى الزيارات الميدانية للتأكد من إلتزام الجامعة وتلبية معايير الإعتماد، وتنفيذ التوصيات المرتبطة بعمليات التحسين والتطوير المستمر، وإذا أخفقت الجامعة في تلبية متطلبات المعايير خلال فترات الإعتماد، يتم سحب الإعتماد منها.

5. متطلبات تطبيق الإعتماد الأكاديمي:

يمثل تطبيق الإعتماد الأكاديمي في الجامعات إحدى الآليات الداعمة لضمان جودة التعليم، لذا يتطلب تطبيقه توافر عدد من المتطلبات، أهمها[8]:

1.5 متطلبات إدارية: تتمثل في:

- تنظيم إداري يشمل الهياكل الإدارية وما يرتبط بها من طرق وأساليب لإختيار القيادات الإدارية التي تتطلب الإدارة الفعالة.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صناعة قرارات الإعتماد.
- تأسيس مراكز التقويم المؤسسي لتتولى أنشطة التقويم.
- التنسيق بين مراكز التقويم المؤسسي ومراكز الإعتماد على مستوى الدولة لأخذ شهادات الإعتماد.
- توفير المصادر المالية والبشرية لتنفيذ واستمرار أنشطة الإعتماد.
- التحديد الجيد للمهام والواجبات والمسؤوليات التي يلتزم بها الرؤساء والمرؤوسين.
- تأسيس هيئة وطنية مستقلة للإعتماد الأكاديمي.

2.5 متطلبات تنظيمية: من أبرز هذه المتطلبات تكوين لجنة توكيد الجودة على أن تكون لجنة إستشارية مكونة من عدد من أعضاء هيئة التدريس وممثلين للأجهزة الإدارية بالجامعة، وتكون مهام هذه اللجنة:

- وضع مواصفات دقيقة لتحقيق الجودة في أنشطة الجامعة.

- تطبيق أدوات قياس الجودة على القطاعات المختلفة بالجامعة.
- الخروج بنواتج القياس.
- نشر ثقافة الجودة بالجامعة.
- تخطيط احتياجات العاملين وهيئة التدريس لتوكيد الجودة.
- نشر نتائج قياس الجودة بالجامعة لتحفيز العاملين على العمل وتقديم قاعدة بيانات تفصيلية عن الجامعة للإفادة منها في تعظيم الجودة.

3.5 متطلبات شخصية:

- الوعي بثقافة الإعتماد الأكاديمي وأهميته ومقتضياته العلمية في نظم التعليم ومحتواه.
- الرضا عن معايير الإعتماد الأكاديمي وعن الأوزان النسبية لكل بند أو معيار من معايير الإعتماد.
- ضرورة إدراك القادة الإداريين بالجامعة لمقتضيات ضمان الجودة وبذل قصارى الجهد لتطبيقها وتوكيدها.
- الإلتزام بتطوير السلوك الجامعي والمهني لدى أعضاء هيئة التدريس ليصبح تقدير العلم وتجويد العمل وتفضيل الصالح العام في مقدمة إهتمامهم.

4.5 متطلبات مهنية:

- وجود أهداف واضحة ومحددة للجامعة.
- التطوير المستمر للبرامج الدراسية والتجهيزات المادية والمرافق والأنشطة الجامعية لتواكب أحدث النظم العالمية.
- تطوير الأهداف التعليمية.
- توفير فرص تطبيق برامج تعليمية تجريبية للأخذ بها في المستقبل.
- قبول معايير الإعتماد الأكاديمي من قبل الخبراء والمسؤولين في الجامعات والأساتذة والمسؤولين بالجامعات.
- شمولية التقويم؛ حيث تضم عمليات التقويم جميع الطلاب والمسؤولين والإداريين.

– وضع آلية التخطيط الجيد لتطوير المقرارات والأنشطة التعليمية بإستمرار في ضوء تحديد واضح لأهدافها.

– تجويد العمليات.

5.5 متطلبات بيئية:

– وعي سلطات إتخاذ القرار بالجامعات بأهمية التعاون والتفاعل مع المجتمع المحلي والعمل الإيجابي لإزالة كافة معوقات هذا التفاعل من خلال الإجراءات والتشريعات الإدارية الجامعية.

– ضرورة توفير الإحتياجات المكتبية والإلكترونية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتطوير أدائهم.

– ضرورة الحصول على معلومات ومؤشرات تعليمية من الجامعات حول قضايا التعليم ومشكلاته لتكون مصدر التوجيه العمل داخل الجامعة.

– إنشاء قاعدة بيانات عن أهداف الجامعة وبرامجها وأساليبها التعليمية، ونظم التقويم والإمتحانات.

ثانيا: الجودة في التعليم الجامعي:

إزدادت مسؤوليات المؤسسات التعليمية ولا سيما في العقود الأخيرة بزيادة أعداد الطلبة المقبولين وزيادة أعداد المتخرجين، وكذلك وفرة في نشر الأبحاث بل تعدت ذلك بحيث صارت مطالبة بتغير المناخ والبيئة التنظيمية المناسبين والملائمين وذلك لخلق فرص للعمل للجيل الصاعد من أجل الإستفادة من طاقاته.

1. تعريف الجودة و ضمان الجودة في التعليم الجامعي:

أشار مؤتمر اليونسكو للتعليم والذي أقيم فى باريس فى أكتوبر 1998 الى أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: الجوانب الإدارية والتنظيمية، البرامج التعليمية، المناهج الدراسية، أعضاء هيئة التدريس وأداءهم الأكاديمي، البحوث العلمية، التمويل وإدارة الموارد المالية، التجهيزات والإنشاءات ومستلزمات الأداء الأكاديمي، المكتبات ومصادر المعلومات، الوسائل التكنولوجية توافرها واستخدامها،

الطلاب، سياسات وإجراءات القبول، نظام التقييم والامتحانات، علاقة المؤسسة التعليمية بالمجتمع[9].

يؤكد جوران– Juran– أن تحقيق الجودة في التعليم العالي هو منهج وعملية إدارية تهدف إلى تحقيق كفاية التعليم العالي وخلق وتهيئة الجو الأكاديمي المناسب للطلبة للحصول على الشهادة الجامعية . ويضيف (جوران) أن ذلك لا يعني التركيز فقط على قياس مدى ما يتم تحقيقه من أهداف بل ينبغي أن يشمل تقييم للانجازات التي تم تحقيقها في مستويات التعليم العالي . ويقترح أنه في ظل غياب معايير محددة ومتفق عليها في التعليم العالي يصبح من الضروري على المؤسسة الأكاديمية أو الجامعة أن تحدد رؤيتها وأهدافها وغياتها للكي يمكنها من تقييم أداءها وإنجازاتها بناء على هذه الأهداف والغايات[10].

– تعرف الجودة في التعليم على أنها "مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة عن جوهر التربية وحالها بما في ذلك أبعادها من مدخلات، وعمليات ومخرجات، وتغذية راجعة لتحقيق الأهداف المنشودة"[11].

– كما تعرف إدارة الجودة في التعليم العالي على أنها " تخطيط وتنظيم وتنفيذ ومتابعة العملية التعليمية وفق نظم محددة وموثقة تعود إلى تحقيق رسالة الجامعة في بناء الإنسان العصري، عن طريق تقديم الخدمة التعليمية المتميزة[12].

– ضمان الجودة(Assurance Quality) حسب تعريف الوكالة البريطانية QAA تعبر عن كافة الأنظمة والموارد والمعلومات المكرسة للمحافظة على المعايير والجودة وتحسينها . ويشمل ضمان الجودة فرص التعليم والتعلم، وخدمات مساندة الطلاب[13].

– تعرف الجودة الشاملة في التعليم العالي على أنها " فلسفة إدارية شاملة للحياة في المؤسسات التعليمية تحدد أسلوبا في الممارسة الإدارية بهدف الوصول إلى التحسين المستمر لعمليات التعليم والتعلم وتطوير مخرجات التعليم على أساس العمل الجماعي بما يضمن رضا الاساتذه والطلبة وأولياء الأمور وسوق العمل"[14].

– يمكن تعريف إدارة الجودة الشاملة في التعليم على أنها" أسلوب تطوير شامل و مستمر في الأداء يشمل كافة مجالات العمل التعليمي، فهي عملية إدارية تحقق أهداف كل من سوق العمل و الطلاب، أي أنها تشمل جميع وظائف و نشاطات المؤسسة التعليمية، ليس في انتاج الخدمة فحسب و لكن في توصيلها، الأمر الذي ينطوي حتما على تحقيق رضا الطلاب و

زيادة ثقتهم و تحسين مركز المؤسسة التعليمية محليا و عالميا، وزيادة نصيبها في سوق العمل"[15].

2. الأساليب المتبعة في تقويم جودة الأداء في الجامعات:

يمكن للجامعة استخدام الأساليب التالية من أجل تقويم جودة أدائها[16].

1.2 أسلوب التقويم الذاتيAssessment–Self: و هي عملية تقوم بها وحدة ضمان الجودة والإعتماد في المؤسسة نفسها على ضوء الضوابط والمعايير المحددة في دليل التقويم الذاتي والخارجي والإعتماد العام للجامعات المعد من قبل الأمانة العامة للإتحاد . ويمكن أن يكون التقويم الذاتي(للجامعة ، أو الكلية ، أو قسم دراسي ، أو منهج دراسي معين).

2.2 أسلوب التقويم الخارجيAssessmentExternal: وهي عملية تقوم بها جهة خارجية يكلفها المكتب التنفيذي لضمان الجودة والاعتماد في الاتحاد أو وزارة التعليم العالي، أو أية جهة خارجية اخرى ، وتعمل على تقويم الجامعة في ضوء ضوابط ومعايير تحدد من قبل الجهات الخارجية. ويمكن أن يكون التقويم الخارجي(للجامعةأو الكلية، أو قسم دراسي، أو منهج دراسي معين).

3.2 أسلوب المقارنات المرجعيةBenchmarking:وهي عملية مستمرة ومنتظمة تجرى لمقارنة نتائج أداء عمل الجامعة مع نتائج العمل نفسه في جامعة اخرى من الاختصاص نفسه مع الأخذ بالاعتبار الأنشطة والعمليات الداخلية والوظائف التي تقوم بها الجامعة.

4.2 تقويم الأقران Peer–Evaluation: ويعني عملية مشاركة ومساهمة أساتذة الجامعات والباحثين والممارسين المهنيين في إصدار الأحكام أو إعطاء النصائح أو إصدار القرارات بشأن اقتراح برامج أكاديمية جديدة ، أو الإستمرار في القائم منها أو تعديلها ، و هو يعد أحد أشكال التقويم الداخلي.

ثالثا: دور معايير الإعتماد الأكاديمي في ضمان جودة التعليم العالي:

تعد معايير الإعتماد الأكاديمي متطلبات الحد الأدنى من معايير الجودة التي يشترط في الجامعات أو البرامج الأكاديمية إستفاؤها من أجل حصول على شهادة الإعتمادو بالتالي

ضمان حد معين من الجودة، التي تعكس قيام الجامعة بالتعليم والتحسين في نظام الجودة لديها في المحاور التالية:

1. رسالة الجامعة وأهدافها:

- للمؤسسة المانحة للإعتماد رسالة وأهداف تتفق وأهداف الجامعة والترخيص الممنوح لها مع الإقرار بأن الرسالة والأهداف يمكن أن تختلف نسبيا من جامعة لأخرى.
- تكون الأهداف واضحة وحقيقية وتحدد ضمن إمكانيات الجامعة.
- تقوم الجامعة بتقييم هذه الرسالة والأهداف وبشكل دوري، وإستخدام نتائج التقييم في التخطيط للجامعة.

2. التخطيط والتقويم:

- تقوم الجامعة بالتخطيط والتقييم المناسب لتحقيق أهدافها.
- تقييم مدى تحقيق الأهداف التعليمية الموضوعة.
- تحرص الجامعة على تطبيق المعلومات التي حصلت عليها في عملية التخطيط والتقيم بشكل يعمل على تطوير الجامعة.
- يكون التخطيط والتقييم عملية مستمرة داخل الجامعة.

3. التنظيم والإشراف على الجامعة:

- للجامعة نظام إشراف يساعدها على تحقيق أهدافها.
- تكون رئاسة الجامعة مسؤولة عن تحقيق النزاهة والجودة في التعليم الجامعي، من خلال متابعة أداء الجامعة بشكل يضمن حسن سيرها بإتجاه التطوير والتميز.
- يحافظ أعضاء هيئة التدريس على نزاهة البرامج المقدمة.
- أهمية أخذ صوت الطلبة بعين الإعتبار ضمن مصالح الطلبة المتفق عليها.
- تقوم الجامعة وبشكل دوري بتقييم كفاءة نظامها الحاكم وتستخدم نتائج التقييم من أجل التحسين.

4. البرامج والتدريس:

- تقدم الجامعة برامج تؤدي إلى درجات علمية بمستوى لا يقل عن سنة دراسية بعد شهادة الثانوية وفي مجالات معترف بها.
- تكون برامج الجامعة منسجمة مع رسالتها وأهدافها من خلال تركيبها ومحتواها وسياسة القبول فيها، وتقوم الجامعة بتوفير المصادر اللازمة للحفاظ على تحسين هذه البرامج وعملية تدريسها.
- تُقَدَّمْ برامج الدراسات العليا عند توفر الإمكانيات التي تفوق تلك التي تحتاج إليها برامج الليسانس ومن الضروري توفير الأساتذة ذوي الخبرة خصوصا في مجال الأبحاث ذات العلاقة.
- يجري البحث العلمي بحيث يتفق وأهداف ورسالة الجامعة.
- يجري تقييم التدريس بشكل دوري.
- تكون أساليب التدريس مواءمة لأهداف ورسالة الجامعة ولقدرات وحاجات الطلاب.
- تعمل الجامعة على تحسين أساليب التدريس.
- تعمل الجامعة على إتاحة الفرصة لأعضاء الهيئة التدريسية بتحسين أساليبهم التعليمية.
- تعمل الجامعة على تقديم الإرشاد الأكاديمي للطلاب.
- يتم قبول الطلاب وفق أسس أخلاقية وأكاديمية تزيد من تكافؤ الفرص لدى المتعلمين.

5. أعضاء هيئة التدريس:

- على الجامعة وضع رؤيا واضحة لإحتياجاتها من أعضاء هيئة التدريس مستندة إلى رؤيتها و أهدافها و رسالتها[17].
- يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس وفق قواعد وأسس أكاديمية تخدم أهداف الجامعة وتطورها.
- يتوفر لدى الجامعة اللوائح والتعليمات الضرورية التي توضح مسؤولية وواجبات أعضاء هيئة التدريس.
- تعمل الجامعة على دعم الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

6. الخدمات الطلابية:

- توفر الجامعة البيئية الملائمة لمساعدة التطور الفكري والشخصي للطلبة.
- توفر الجامعة الخدمات الضرورية للطلبة بما يتفق وأهدافها وغاياتها المعلنة.
- تقوم الجامعة بإجراء الدراسات اللازمة لمعرفة إحتياجات الطلبة وخصائصهم ومشاكلهم من أجل تقديم الخدمات الممكنة لهم والتي تساعدهم في حياتهم الأكاديمية وتقلل من مشاكلهم.
- توفر الجامعة الإنشاءات والأبنية اللازمة والتي تتيح لكلا الجنسين من الطلبة ممارسة الأعاب الرياضية، كما تعمل على تأمين أفراد مؤهلين للإشراف على هذه النشاطات.

7. المكتبة ومصادر المعلومات:

- تعمل الجامعة على توفير مكتبة ومصادر للمعلومات تعني برسالة وغايات الجامعة.
- تعمل الجامعة إما عن طريق الإمتلاك أو إيجاد التسهيلات اللازمة، على توفير مجموعات كافية من حيث المستوى والنوعية والتنوع من مصادر التعليم بما يفي بحاجات الطلاب الدارسين والبرامج المقدمة.
- يتم تعيين مشرفين مؤهلين على هذه المصادر.

8. المصادر المادية والمبنى الأساسي:

- يتوفر لدى الجامعة المصادر المادية والبنى الأساسية اللازمة لتحقيق أهدافها وغاياتها مثل الأبنية والمشاغل والمختبرات، والتي يتم إنشاؤها وفق متطلبات القانونية والبيئية.
- تقوم الجامعة بالتخطيط لهذه المصادر بشكل يرتبط مع الخدمات الطلابية والأكاديمية.

9. المصادر المالية:

- يتوفر إستعداد مالي للجامعة وتكون مصادرها المالية كافية لتحقيق أهدافها، كما تكون عوائدها مخصصة بالكامل للإنفاق عليها.
- تشرف الجامعة على مصادرها المالية بطريقة تعكس رسالتها وأهدافها وتكون هذه المصادر ثابتة وغير آنية.
- تقوم الجامعة بإعداد ميزانيتها وذلك بعد التشاور مع الكليات والأقسام المختلفة فيها.

- تحافظ الجامعة على نزاهة أمورها المالية من خلال إدارة مالية منظمة وذات خبرة.
- ترتبط سجلات الجامعة المالية بنشاطاتها التعليمية، وتخضع لتدفيق رسمي من طرف مختصين.

10. الإنفتاح أمام الجمهور:

- تقدم الجامعة معلومات تامة ودقيقة وواضحة للجمهور المعني وكذلك الطلبة.
- تصدر الجامعة دليلا شاملا تقدم فيها نفسها بطريقة واضحة وكاملة.
- تصدر الجامعة منشورات ملائمة توضح فيها الجوانب الأكاديمية والإدارية المختلفة التي يمكن أن تهم الطالب مثل: سياسة القبول والتسجيل، الإنسحاب والتحويل...إلخ.

11. النزاهة:

- يجب أن تمثل الجامعة في تعاملها مع الطلبة والأفراد والمؤسسات نموذجا أخلاقيا يحتذى به.
- تتصف تعاملات الجامعة مع المؤسسات الخارجية بالصدق والوضوح والعدالة.
- تكرس الجامعة نفسها للمتابعة الحرة للمعرفة ونشرها والتعريف بها.
- تطبق الجامعة مضمون وروح القانون.
- تلتزم الجامعة بسياسة الإنفتاح وعدم التمييز بين الأفراد خصوصا في موضوع القبول والتوظيف.
- تعلن الجامعة بطرقها الخاصة تمسكها وإلتزامهابإلتزامه المؤسساتية.
- تتعامل الجامعة بنزاهة وأمانة مع جهة الإعتماد.

إضافة إلى النقاط السابقة، والتي تركز عليها الجهات المانحة للإعتماد من أجل تحقيق الجودة في الجامعات والبرامج الأكاديمية، فالجدول الموالي يحتوي كذلك على أهم معايير الجودة للإعتماد الأكاديمي في الجامعات والبرامج التعليمية.

جدول رقم (01): مجالات الجودة المعتمدة كمعايير للإعتماد.

مجالات جودة المؤسسة الجامعية	مجالات جودة البرنامج التعليمي
1- الرؤية والرسالة والأهداف.	1- الأهداف ومخرجات التعليم العالي.
2- القيادة والتنظيم الإداري.	2- المنهاج الدراسي والخطة الدراسية.
3- الموارد المادية والتقنية والبشرية والمالية.	3- التعليم والتعلم.
4- شؤون الطلبة.	4- أعضاء هيئة التدريس.
5- الخدمات الطلابية.	5- المكتبة ومصادر التعلم.
6- البرامج الأكاديمية وطرائق التدريس.	6- تقدم الطلبة وتحصيلهم الدراسي وتقويم أدائهم.
7- أعضاء هيئة التدريس.	7- المرافق والخدمات المساندة.
8- البحث العلمي.	8- الإدارة الأكاديمية للبرامج وضمان الجودة.
9- خدمة المجتمع.	9- البحث العلمي والتواصل الخارجي.
10- التقويم.	
11- الأخلاقيات الجامعية.	

المصدر:سوسن شاكر مجيد،**الجودة في المؤسسات والبرامج الجامعية**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2012،ص 44.

رابعا: إشارة للتجربة الأمريكية والتجربة البريطانية في الإعتماد الأكاديمي الجامعي:

1. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

إن تجربة الو.م.أ في مجال الإعتماد وضمان الجودة في مؤسساتها التعليمية وبرامجها تتصف بالتميز لكونها تنطلق من الجامعات ذاتها، حيث تسعى الجامعات طوعيا إلى أن تحصل على إعتراف أكاديمي من أحد مؤسسات الإعتماد الستة الأقليمية وجميعها غير حكومية تعمل كل واحدة منها بمفردها ولكنها تتعاون فيما بينها وتعترف ببعضها البعض. وتقوم مؤسسات الإعتماد هذه بإعتماد الجامعة اعتمادا عاما بناءا على تقويم خارجي أو اعتمادا خاصا للتخصصات التي تطرحها – كما تسعى مؤسسات التعليم العالي الأمريكية جاهدة للحصول على الإعتراف من مؤسسات الإعتماد المهنية حيث يوجد لأغلب التخصصات في الولايات المتحدة جمعيات مهنية متعددة، وتقوم هذه الجمعيات بعدة خطوات من أجل حصول البرنامج التعليمي على شهادة الإعتماد وقد تم تلخيص الخطوات لأحد البرامج كما هو موضح في الجدول التالي[18]:

جدول رقم (02): المعايير والإجراءات المتبعة من قبل بعض المجالس والروابط المتخصصة بمنح الإعتماد الأكاديمي لأحد البرنامج (التخصصات).

اسم المؤسسة / المانحة للإعتماد / المعايير والإجراءات	إعتماد إدارة الأعمال والمحاسبةAACSB
المعايير	– الرسالة والأهداف. – تركيبة وتنمية أعضاء هيئة التدريس. – محتوى الخطة الدراسية وتقييمها. – المسؤوليات وإدارة الموارد. – الطلاب. – المساهمات الفكرية. – الإدارة الإستراتيجية. – جودة التعليم.
الإجراءات	– تطبيق المعايير. – الدراسة الذاتية. – التقويم الميداني. –الإعلام والنشر على موقع المؤسسة في حالة الحصول على الإعتماد. – الرقابة والمتابعة للبرنامج. – إعادة التقييم.
مدة منح الإعتماد	4– 5 سنوات.
اعضاء الفريق	أكاديميون وإداريين، ومحاسبين متطوعين.
تاريخ تقديم الطلب	غير محدد بتاريخ معين

المصدر:سوسن شاكر مجيد،**الجودة في المؤسسات والبرامج الجامعية**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،2012،ص 144.

يتخذ الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية شكلين[19]:

–اعتماد مؤسسيAccreditationInstitutional: تقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها .

– اعتماد تخصصيAccreditation Programللبرامج الدراسية: تقوم به لجان متخصصة مثل مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا والذي يعمل منذ الثلاثينات من القرن الماضي وهيئة اعتماد التعليم الطبي.

2. التجربة البريطانية:

تعد حركة الإعتماد في بريطانيا الأحداث مقارنة بالتجربة الأمريكية، حيث أسندت هذه المسؤولية إلى مجالس تمويل التعليم العالي في إنجلترا– وويلز. FundingCouncils for England and Wales Higher Education وتقوم هذه المجالس بتقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي.

انتقلت هذه المسؤولية إلى وكالة ضمان جودة التعليم العالي Quality(QAA) Assurance Agency. وهي هيئة تهدف إلى غرس وتعزيز ثقة الجمهور في جودة مؤسسات التعليم العالي، بحيث يجب أن تحتوي كل جامعة مكتب يسمى (مكتب ضمان الجودة) يقوم بتنسيق جهود التقييم بها، وتعتبر هيئة ضمان الجودة هيئة مستقلة غير حكومية وتعمل كجمعية أهلية.

وتتركز إجراءات ضمان الجودة في بريطانيا على إخضاع مؤسسات التعليم العالي إلى عمليات التقويم الخارجي التي تركز على: تقويم جودة المواضيع الدراسية، حيث تقوم لجنة فنية مشكلة من قبل (QAA) بزيارة ميدانية إلى الجامعة للتحقق من بنود التقويم الذاتي التي قدمتها الجامعة والتي تشمل عادة تفحص ستة بنود أساسية، وهي:

- تصميم الخطة الدراسية وتنظيم محتوى المنهاج.
- طرق وأساليب التدريس والتعليم والتقييم.
- أساليب دعم وإرشاد الطلبة (المساندة الطلابية).
- مستويات أداء وتقدم الطلاب.
- مصادر التعلم والتعليم المتوفرة لتدريس الموضوع محور التقييم.
- إدارة الجودة والتحسين وأساليب تطوير الأداء النوعي للبرنامج.

بعد ذلك يتم إعداد التقدير الذي يشمل تقييم الموضوع الدراسي في البنود المشار إليها ووضع نقاط كل بند، ونعتبر الجامعة معتمدة بالموضوع المقيم إذا حصلت على مجموع علامات تفوق 21 نقطة من أصل 24 نقطة بواقع 4 نقاط لكل بند من البنود الستة[20].

نتائج الدراسة:

- الإعتماد هو الجزء المكمل الذي يتوج ضمان و تطوير جودة التعليم الجامعي بإعترافه بأنها تم تطويرها عمليا طبقا للمعايير المرجعية المتفق عليها.
- إن إنشاء نظام للإعتماد هو الجزء التكميلي لإنشاء وتطبيق أنظمة تعليم عالي طبقا لمعايير الجودة، وليس بديلا عنها.
- تعد معايير الإعتماد الأكاديمي متطلبات الحد الأدنى من معايير الجودة التي يشترط في الجامعات أو البرامج الأكاديمية إستفاؤها من أجل حصول على شهادة الإعتماد.
- قد تختلف معايير الإعتماد من بلد لآخر أو من جامعة لأخرى لكن جميعها متفقة على "مساعدة الجامعات على رفع مستوى الجودة فيها وتحسين فاعليتها ودعم جهودها للسير نحو التميز في إطار توافقها وإنسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة. وتيسير سبل الإعتراف من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية، والقدرة على التزامها مع زميلاتها".

المراجع و الهوامش:

[1] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، **الجودة و الإعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام و الجامعي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008،ص 271.

[2] نفس المرجع السابق، ص 271.

[3] هناء محمود القيمي، **فلسفة إدارة الجودة في التربية و التعليم العالي** – الأساليب و الممارسات- دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2013،ص 186.

[4] سوسن شاكر مجيد، محمد عواد الزيادات، **مرجع سابق** ، ص ص 271، 272.

[5] حمده بنت محمد المالكي، **تطبيق معايير الإعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة**، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية و التخطيط،كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 21.

[6] الهلالي الشربيني الهلالي، أحمد البهي السيد، **معايير الإعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي** – دراسة للواقع و المؤمول بكلية التربية النوعية بالمنصورة، مداخلة ضمن فعاليلت الملتقى الدولي الأول حول الإعتماد الأكاديمي لمؤسسات و برامج التعليم العالي النوعي في مصر و العالم العربي- الواقع و المأمول- مصر، يومي 8،9 أفريل 2009، ص 341.

[7] نبيل سعد خليل، **إدارة الجودة الشاملة و الإعتماد الأكاديمي في المؤسسات التربوية**، دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة، 2011، ص ص 315،319.

[8] المرجع السابق، ص ص 300،303.

[9] أسوان عبدالله حمزة، **تجربة التعليم العلي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة و الإعتماد الأكاديمي**، المجلة العربية لضملن جودة التعليم العالي، المجلد الخامس، العدد 10،2012، ص 48.

[10] هالة عبد القادر صبري، **جودة التعليم العالي و معايير الإعتمادالأكاديمي**- تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن- المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد 2، العدد 4، 2009، ص ص152،153.

[11] مهدي صالح مهدي السمرائي، علاء حاكم محسن ناصر، **تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، الذاكرة للنشر و التوزيع، العراق ،2012، ص 80.

[12] نفس المرجع السابق، ص 81.

[13] هالة عبد القادر صبري، **مرجع سابق**، ص 152.

[14] مها بنت قاسم بنت أحمد فاضل، **إدارة الأقسام الأكاديمية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة و الإعتماد بجامعتي أم القرى و الملك عبد العزيز**- دراسة ميدانية على شطر الطالبات، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية و التخطيط،كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 18.

[15] نبيلة باديس، **ضمان جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال استشراف التجارب الرائدة**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 20، ديسمبر2016، ص213 .

[16] فصيل عبد الله الحاج، سوسن شاكر مجيد، إلياس سليمان الجريسات، **دليل ضمان الجودة و الإعتماد للجامعات العربية أعضاء الإتحاد**، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، عمان،2008، ص ص 21،22.

[17] جامعة تشرين، **معايير الإعتمادللكيات و البرامج الأكاديمية في جامعة تشرين**، مركز ضمان الجودة، ص14، متوفر على الموقع:http://www.tishreen.edu.sy/sites/default/files/accreditation%20standards.pdf ، تاريخ التصفح: 2017/11/11 (22:16).

[18] سوسن شاكر مجيد، **الجودة في المؤسسات و البرامج الجامعية**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،2012، ص 44.

[19] عماد الدين شعبان علي حسن، **الجودة الشاملة ونظم الإعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية في ضوء المعايير الدولية**، متوفر على الموقع:http://www.kantakji.com/media/3951/52.pdf ،تاريخ التصفح: 2017/11/02 (21:44).

[20] سوسن شاكر مجيد، **الجودة في المؤسسات و البرامج الجامعية** ، مرجع سابق، ص ص 145،146.